

Distr.: General
26 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك التُّهَج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٤، استعراضاً عاماً للعمل الذي اضطلع به المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ولأهم التطورات التي شهدتها عملياته خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١١. كما يعرض التقرير الأولويات المواضيعية الاستراتيجية للمركز للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويحلل التقرير، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستهلال أنشطة المركز، التي توافقت عام ٢٠١١، الآراء في عمل المركز وتأثيره وتوجهاته المقبلة، وهي آراء استُقيت من خلال استقصاء إلكتروني وُجِّه إلى الحكومات، والمنظمات دون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الشائينين في التنمية. ويتضمن التقرير أيضاً تحليلاً لبعض الخبرات التي اكتسبها المركز خلال السنوات العشر الماضية، وعرضاً لتوجهاته المقبلة.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	حقوق الإنسان والسلام والأمن في وسط أفريقيا	٣
ثالثا -	الأولويات المواضيعية الاستراتيجية للمركز (٢٠١٠-٢٠١٣)	٥
ألف -	القضاء على التمييز، مع التركيز على حقوق الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين وأسرهم، وحقوق الإنسان للمرأة، والقضايا الجنسانية ...	٥
باء -	تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب	٩
جيم -	تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة	١٠
دال -	تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	١٢
هاء -	تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان	١٣
رابعا -	الذكرى السنوية العاشرة للمركز: استعراض الفترة ٢٠٠١-٢٠١١	١٤
ألف -	نتيجة الاستقصاء الإلكتروني	١٤
باء -	النتائج المحرزة	١٥
جيم -	تحليل الإنجازات وفرص العمل في المستقبل	١٨
دال -	التحديات	٢١
خامسا -	الاستنتاجات	٢٢

أولا - مقدمة

١ - أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (المشار إليه فيما يلي باسم المركز) في عام ٢٠٠١ بناء على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفقا للقرار الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الرابع المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في ياوندي، ووفقا لقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف.

٢ - ويعمل المركز تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويؤدي وظائفه بوصفه مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الإقليمي لوسط أفريقيا، ويغطي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرنسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون) ورواندا. ويسعى المركز، وفقا لولايته، إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الدعوة، وكسب التأييد، والحوار، وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى جهات شتى من بينها الحكومات، والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

٣ - ويتألف ملاك موظفي المركز في الوقت الحاضر من ممثل إقليمي/مدير المركز، ومستشار إقليمي لشؤون الديمقراطية، وموظفين اثنين لشؤون حقوق الإنسان، وموظف برامج وطني مسؤول عن التوثيق والإعلام والدعوة، ومساعد لشؤون الاتصالات والدعوة، ومساعدين اثنين لشؤون البرامج (حقوق الإنسان والديمقراطية)، وخمسة من موظفي الدعم. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ينتفع المركز بخبرة خبير معاون (في مجال القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة) تمول وظيفته من جانب حكومة فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، يُستكمل ملاك موظفي المركز بمساهمات يقدمها خمسة زملاء (في مجالات حقوق الإنسان؛ والديمقراطية؛ والإعلام والاتصالات والدعوة؛ والقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة؛ والإدارة والمالية) لفترة أقصاها ستة أشهر لكل زميل. وهؤلاء الزملاء هم موظفون فنيون شباب، أو موظفون مدنيون، أو نشطاء للمجتمع المدني، أو أكاديميون، ينتمون إلى بلدان وسط أفريقيا.

ثانيا - حقوق الإنسان والسلام والأمن في وسط أفريقيا

٤ - ظلت النزاعات والأزمات الاجتماعية السابقة والحالية في منطقة وسط أفريقيا تؤثر على التمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت

نفسه، فإن البلدان التي لم تتأثر بالتزاعات ما زالت تواجه هي الأخرى تحديات تتعلق بحقوق الإنسان وعجزا ديمقراطيا، وإن بدرجات متفاوتة. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وعلى الرغم من أن معظم الانتخابات الدورية قد أجريت بطريقة منفتحة نسبيا في عدة بلدان بالمنطقة دون الإقليمية (بوروندي، ورواندا، وسان تومي وبرنسيبي، وغابون)، فقد جرى الطعن في بعض الحالات في انفتاح هذه الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها.

٥ - وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التصديقات على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في منطقة وسط أفريقيا، فإن تنفيذ هذه الالتزامات على المستوى الوطني ظل مفتقرا إلى الاتساق. وظلت بلدان كثيرة تعاني من عدم كفاية الأطر التشريعية الوطنية، وعدم خضوع المؤسسات العامة للمساءلة، ونقص تمويل الهيئات القضائية، والافتقار إلى سياسات اجتماعية. وأدى تحكم السلطة التنفيذية المفرط في السلطتين التشريعية والقضائية إلى التشكيك في استقلال مؤسسات وطنية من قبيل هيئات إدارة الانتخابات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وظلت النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان ضعيفة في شتى أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ولم تعتمد لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلا عددا قليلا من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. وبوجه عام، ظلت أيضا منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية غير متطورة وغير منسقة وناقصة التمويل، تركز تركيزا كبيرا على المشاريع المنفذة على مستوى بالغ الصغر بتوجيه من الجهات المانحة، وتفتقر إلى قدرة على الدعوة الاستراتيجية أو على إقامة شبكات وطنية.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ظل الفساد منتشرًا على نطاق واسع. وأعاق عدم استثمار عائدات الدول بصورة منهجية في خدمات اجتماعية اقتصادية أساسية تُقدّم للجميع بلا تمييز أعمالَ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو خطير. وافتقر بوجه عام فقراء المدن وسكان الريف، أو الفئات المهمشة على أي نحو آخر، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والعمال المهاجرين وأسرهم، إلى فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية. وأثر ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد، وانخفاض مستويات السكن المناسب، ونقص فرص الوصول إلى مصادر الماء المأمون، ومرافق الصرف الصحي، والتعليم، والعمل اللائق، على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٧ - وشهدت بعض البلدان في منطقة وسط أفريقيا تدهورا في حماية حقوق الإنسان، وخاصة في معاملة القوى السياسية المعارضة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والإعلاميين، أو من يُزعم أنهم يشاركون في قلب نظم الحكم؛ وفي التمييز على أساس الميل الجنسي.

٨ - وعلى الرغم من بذل بعض الجهود، وخاصة من جانب تشاد وجمهورية الكونغو والكاميرون، من أجل الوفاء بالتزامات تأخر أداؤها في مجال تقديم التقارير، فإن معظم بلدان وسط أفريقيا ما زالت متأخرة في تقديم عدد كبير من تقاريرها كدول أطراف، بموجب عدة معاهدات، ولم تتخذ تدابير متابعة كافية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات أو في إطار الإجراءات الخاصة. ولم يصدق إلا عدد قليل من دول المنطقة دون الإقليمية على الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والبروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٩ - وفي الوقت نفسه، أتاحَت المشاركة النشطة لجميع بلدان وسط أفريقيا في عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرصة هامة لتنشيط التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولبدء حوار يستهدف معالجة كثير من القضايا المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن المشجع أن تكون جمهورية الكونغو (في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١) وغينيا الاستوائية (في عام ٢٠١١) من بين الدول التي تلقت زيارات من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وأن تكون الكاميرون قد وجهت دعوتين إلى اثنين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وأن تكون سان تومي وبرنيسبي قد تعهدت بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

ثالثا - الأولويات المواضيعية الاستراتيجية للمركز (٢٠١٠-٢٠١٣)

ألف - القضاء على التمييز، مع التركيز على حقوق الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين وأسرهم، وحقوق الإنسان للمرأة، والقضايا الجنسانية

١٠ - ظل التمييز والتمييز شاغلين مستمرين في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك على أساس نوع الجنس، والعرق، والحالة الصحية، والانتماءات الاجتماعية والسياسية، والجنسية،

والميل الجنسي. وأدت مشكلة تنقلات السكان الناشئة عن النزاعات والمشقة الاقتصادية إلى تفاقم التمييز بقدر إضافي إزاء العمال المهاجرين وأسرهم، الذين كانوا أحيانا ضحايا لعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية، ولمعاملة لاإنسانية أو مهينة، أو لعمليات طرد قسري. وأضحى آخرون، ولا سيما النساء والأطفال، ضحايا للاتجار بالبشر.

العمال المهاجرون وأسرهم

١١ - كانت الهجرة هي أهم مصدر إفرادي لتنقلات السكان في أرجاء المنطقة دون الإقليمية، وكانت معظم البلدان بلدانا أصلية أو بلدان مقصد أو بلدان عبور للعمال المهاجرين وأسرهم. وحُرم العمال المهاجرون في أحيان كثيرة من حرية التنقل ومن تكافؤ الفرص في الحصول على العمل، والسكن المناسب، والتعليم. كما تعرض العمال المهاجرون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وكذلك للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وكان هناك افتقار عام للوعي بحقوق المهاجرين، ولم تتوافر سياسات وطنية أو دون إقليمية كافية بشأن الهجرة. ولم تصدق دول وسط أفريقيا بوجه عام على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٢ - واستجابةً لهذه التحديات نظم المركز، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفي سياق الذكرى السنوية العشرين للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أول حوار دون إقليمي بشأن الهجرة وحقوق الإنسان، وقد جرى هذا الحوار في اجتماع عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في ياوندي وضم ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون. وكان الحوار دون الإقليمي يرمي إلى التوعية بالمضمون الفني للاتفاقية والمعايير الدولية ذات الصلة التي تحمي حقوق المهاجرين، وإلى تيسير استحداث سياسات وممارسات وطنية ودون إقليمية قائمة على حقوق الإنسان في مجال الهجرة. كما واصل المركز ما يبذله في المنطقة من جهود للدعوة إلى التصديق على الاتفاقية، في إطار استراتيجيته لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل، وأثناء الزيارات القطرية التي يقوم بها الممثل الإقليمي.

١٣ - وكإجراء إيجابي وفوري من إجراءات المتابعة الوطنية، طلبت وزارة الداخلية وشؤون اللامركزية الكاميرونية إلى المركز أن يتولى تدريب موظفيها المعنيين بالهجرة وحقوق الإنسان، ومن المزمع تنفيذ هذا التدريب في عام ٢٠١١.

١٤ - وفي أعقاب قيام بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية باعتبار الاتجار بالأشخاص مسألة ذات أولوية تمثل تحدياً خطيراً لحقوق الإنسان، خطط المركز لتنظيم مشاورات دون إقليمية عن

حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص في النصف الثاني من عام ٢٠١١، ولدعم الحملة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي تقوم بها جمهورية الكونغو في إطار تنفيذها لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل.

الشعوب الأصلية

١٥ - فيما يتعلق بحماية الشعوب الأصلية في منطقة وسط أفريقيا، أُحرز تقدم ملحوظ كان من دلائله قيام جمهورية أفريقيا الوسطى بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، وقيام الكاميرون بإدراج المعلومات المتعلقة بالشعوب الأصلية في أحدث تقرير دوري قدمته كدولة طرف إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/CMR/15-18). وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت جمهورية الكونغو قانوناً بشأن الشعوب الأصلية بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها للكونغو المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بالتعاون مع المركز. واضطلع المركز، في إطار أولوياته لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بعدة أنشطة لضمان اعتراف السلطات العامة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني بالتمييز الذي يُمارس إزاء الشعوب الأصلية ولضمان تصدي هذه الجهات له، ودعا إلى إجراء حوار عام على المستويين الوطني ودون الإقليمي بشأن السياسة ذات الصلة.

١٦ - وانضم المركز إلى حكومتي جمهورية الكونغو والكاميرون في الاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، الذي وافق التاسع من آب/أغسطس ٢٠١٠، من أجل توعية الفئات المستهدفة من الجمهور بحقوق الشعوب الأصلية، الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأنتج المركز سلسلة من مواد التوعية للإسهام في إيجاد فهم أفضل للإعلان. وشملت هذه الإصدارات مجموعة مواد موجهة لإعلام الجمهور نُشرت بمساهمات مالية من صندوق الأمم المتحدة للطفولة في الكونغو، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الكونغو، ووزارة الشؤون الاجتماعية في الكونغو. وتضمنت المواد ١٠٠٠ كتيب تحتوي على أسئلة وأجوبة عن الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان في وسط أفريقيا، ومئات النسخ من ملصقات أنتجتها الشعوب الأصلية في الكونغو نُشرت أثناء معرض صور أقيم بوزارة الخارجية في برازافيل. وأسهم المركز في تنظيم حلقة دراسية دون إقليمية عن تطبيق المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، بالتعاون مع فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، والمكتب القطري في ياوندي. وقد عقدت الحلقة الدراسية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ في ياوندي.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يخطط المركز للإسهام في دراسة بحثية عن تعريف الشعوب الأصلية في الكاميرون تجريها وزارة الخارجية، بهدف إعداد مشروع قانون بشأن حماية الشعوب الأصلية.

الأشخاص ذوو الإعاقة

١٨ - في المنطقة دون الإقليمية، ظل الأشخاص ذوو الإعاقة ضحايا للعزلة والتهميش الاجتماعي من جانب أسرهم ذاتها ومن جانب بقية المجتمع. وتعد إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى فرص التعليم والعمل أدنى بكثير من المتوسط الوطني. وكانت الحماية بالضمان الاجتماعي والحماية القانونية غائبتين من الناحية الفعلية. وباستثناء رواندا وغابون، فإن دول وسط أفريقيا لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولا على بروتوكولها الاختياري، على الرغم من أن عدة دول منها قد وقعتهما.

١٩ - وفي هذا السياق، نظم المركز، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حلقة تدريبية ودعوية دون إقليمية عن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. وقد نُظمت الحلقة بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الكاميرون وجمعية منقذي البصر (Sightsavers) وأمانة العقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت الحلقة بمثابة منتدى لتشجيع حكومات المنطقة دون الإقليمية على التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، ولاعتماد وتنفيذ تشريع آذن بشأن القوانين الوطنية القائمة المتعلقة بالإعاقة.

٢٠ - وبمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يوافق الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، شارك المركز في نشاطين رئيسيين نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالنيابة عن حكومة الكاميرون وجمعية منقذي البصر. وتضمنت مواد التوعية التي أنتجها المركز قمصانا دعائية، ونسخا للجيب من الاتفاقية، ونسخا من القانون الوطني الكاميروني المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١ - وبالمثل، ما برح المركز يدعو، بالتعاون مع جمعية منقذي البصر وهيئة الانتخابات الكاميرونية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، إلى أن يُعتمد في انتخابات الكاميرون نهجٌ يكفل إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسمح لهم بأن يشاركوا في الانتخابات المقبلة بصورة حرة ومستتيرة وشاملة.

حقوق الإنسان للمرأة والقضايا الجنسانية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توسع المركز في أعماله المتعلقة بالقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة، فغطى طائفة من المواضيع تشمل: العنف، والأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة؛ والمشاركة السياسية والانتخابات؛ والنساء ذوات الإعاقة؛ وحقوق اللاجئين؛ وحقوق الإنسان للمرأة في وسائط الإعلام؛ والدعوة من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني والميزنة الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان للمرأة؛ وتزويد عدة بلدان بدعم تقني لمساعدتها على تقديم تقاريرها كدول أطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٣ - وفي ضوء إعادة التصميم الشاملة للسياسة الجنسانية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نُظِم تدريب دون إقليمي لرؤساء الكيانات الميدانية لحقوق الإنسان وللميسرين المعنيين بالقضايا الجنسانية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية بوسط أفريقيا، في آب/أغسطس ٢٠١١ بياوندي، من أجل تحسين إدراج المهارات والمنهجيات الجنسانية.

باء - تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب

٢٤ - واجهت جميع بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تحديات كبيرة في مجال إقامة العدل، وخاصة فيما يتعلق بإتاحة الفرص أمام الجميع للوصول إلى العدل، وبمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت بعض العوامل التي أسهمت في ذلك: خلو الأحكام الدستورية من ضمانات تكفل استقلال القضاء؛ ومزاولة الوكالات الخاصة بإنفاذ القانون عملها خارج إطار التسلسل القيادي العادي؛ وعدم فعالية الهياكل المعنية بمحاسبة هيئات إنفاذ القانون؛ وعدم إنفاذ القوانين القائمة بطريقة صارمة.

٢٥ - ولم ترصد بوجه عام مخصصات كافية في الميزانيات لنظم العدالة التي تشمل إدارات السجون ووكالات إنفاذ القانون. كما واجهت هذه النظم نقصاً في الموظفين المؤهلين والمباني المناسبة والمعدات الملائمة. وكان مستوى وعيها بمعايير حقوق الإنسان وتطبيقها لها في عملها بالغ الانخفاض. وكان من دواعي القلق أن موظفي إنفاذ القانون كانوا يسيئون معاملة المهاجرين وضحايا الاتجار بالأشخاص والفئات الضعيفة الأخرى.

٢٦ - وفي بلدان المنطقة دون الإقليمية المتضررة من العنف والتراعات، أدى نقص آليات العدالة الانتقالية إلى الإفلات من العقاب على نطاق واسع. وبمقدور زيادة المعرفة والوعي بأهمية العدالة الانتقالية والعدالة بعد انتهاء النزاع أن تيسر عمليات الانتقال السلمي، بما في ذلك في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ولم تظهر بعد تحديات تتعلق بالعدالة الانتقالية في البلدان الأخرى، لأن هذه البلدان لم تواجه نزاعات تماثل في نطاقها ما شهدته بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في منطقة البحيرات الكبرى، ولم تمر بعمليات انتقال سياسية كبرى. ويرتبط الإفلات من العقاب

السائد في هذه البلدان، فيما يبدو، بالتحديات التي تؤثر على إقامة العدل، على النحو الموصوف أعلاه.

٢٧ - وعملا على التصدي لهذه التحديات، استمر المركز في تعزيز ما للمهنيين في مجال العدالة وإنفاذ القانون من قدرات على حماية حقوق الإنسان، وفي تقديم المساعدة من أجل إضفاء طابع مؤسسي على تدريب موظفي إنفاذ القانون بالمنطقة دون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان. وقد سُجل بالفعل تقدم كبير في الكامبيرون التي قدم فيها المركز، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، بصفة منتظمة، في المعهد الوطني للشرطة القضائية وموظفي إنفاذ القانون العاملين في الميدان. وبالمثل، نظم المركز، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، بالتعاون مع وزارة العدل واللجنة الوطنية ونقابة المحامين الكامبيرونية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، حلقة عمل تدريبية عن حقوق الإنسان في مجال إدارة شؤون السجناء، وذلك لصالح مدربي المدرسة الوطنية لإدارة السجون في بوا بالكامبيرون. وتعهّد المركز بمتابعة توصيات تدريب المدربين المتعلقة باعتماد إصلاحات لنظم العقاب والسجون من أجل حماية حقوق المحتجزين، ووضع مدونة سلوك لموظفي إدارات السجون. وقد عرض المركز أن ييسر، في وقت لاحق من عام ٢٠١١، حلقة عمل تدريبية لقوات الأمن في غينيا الاستوائية عن حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع التركيز على قضايا الاحتجاز وحقوق الإنسان والهجرة والاتجار بالأشخاص.

٢٨ - وفي مجال العدالة الانتقالية واصل المركز، تأسيسا على حلقة عمل إقليمية سابقة عن العدالة الانتقالية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، جهوده الرامية إلى توسيع نطاق المعرفة بآليات العدالة الانتقالية. ووفر المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالعدالة الانتقالية، الذي نظم في ياوندي بالشراكة مع حكومتي سويسرا وفرنسا وبدعمهما المالي، منتدىً دوليًا هامًا لتقاسم الخبرات ونشر الأدوات التي يمكن أن تيسر إنشاء آليات العدالة الانتقالية في بلدان المنطقة دون الإقليمية المتأثرة بالتراعات.

جيم - تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة

٢٩ - أُجري عدد من الانتخابات في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١. ولما كانت العمليات الانتخابية التي جرت في بعض البلدان قد طُعن فيها جميعا بسبب ما مورس فيها من تزيف، فإنها يمكن أن تشكل عنصرا هاما لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وكانت نسبة المقترعين منخفضة بوجه عام في المنطقة دون الإقليمية، وتواترت بانتظام أنباء عن مشاكل تتعلق بتسليم البطاقات الانتخابية في الوقت المناسب،

واستقلال الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات، ونقص الشفافية. ولم تكن قدرة آليات إقامة العدل كافية لتسوية المنازعات الانتخابية. وعلى الرغم من الوجود الرسمي لنظم قائمة على تعدد الأحزاب، فإن الخيارات والمنافسات السياسية الجادة لم تكن موجودة في كثير من الأحيان، ورجحت كفة الأحزاب الحاكمة رجحانا ثقيلا على كفة المعارضة فيما يتعلق بالتمثيل في البرلمانات والحكومات، وبالوصول إلى الموارد. ولم تكن البرلمانات فعالة أحيانا في اعتماد تشريعات تعالج التحديات الهامة في مجال حقوق الإنسان بالمنطقة دون الإقليمية، ولا في ضمان الضوابط والموازنين إزاء الفرع التنفيذي للحكومة. والواقع أن الأطر الدستورية في المنطقة دون الإقليمية لم تمنح المؤسسات الديمقراطية استقلالاً كافياً ولا استقلالاً نسبياً.

٣٠ - ورئي أن إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في العمليات الديمقراطية من أجل بناء قدرتهم في مجال حقوق الإنسان يشكل إسهاما مهما في تدعيم الديمقراطية، والتشجيع على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتقليل العنف الانتخابي إلى أدنى حد في المنطقة دون الإقليمية. وقام المركز بتنظيم مؤتمر دون إقليمي أول معني الديمقراطية في مالابو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أتاح لممثلي الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني فرصة مفيدة لإجراء مناقشة عامة عن حقوق الإنسان في العمليات الديمقراطية، وللوقوف على الفجوات والاختلافات القائمة بين المعايير الدولية والممارسات المتبعة في وسط أفريقيا.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المركز أيضا سلسلة من حلقات العمل التدريبية دون الإقليمية عن الانتخابات وحقوق الإنسان لصالح طائفة متنوعة من الجماهير المستهدفة، من بينها حلقة تدريبية للإعلاميين في الكاميرون (آذار/مارس ٢٠١٠)، أعقبتها حلقة عمل تدريبية لممثلي الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات عُقدت بالتعاون مع هيئة الانتخابات الكاميرونية والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبمشاركة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الكاميرون أيضا (تموز/يوليه ٢٠١٠). ونظمت حلقة دراسية دون إقليمية لصالح برلمانيي وسط أفريقيا في ليرفيل (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، بمشاركة قسم سيادة القانون بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالتعاون مع مجلس الشيوخ والبرلمان في غابون وشبكة البرلمانيين في وسط أفريقيا. وأعقب ذلك احتفال باليوم الدولي للديمقراطية، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. كما نظم تدريب في مجال حقوق الإنسان على المستوى دون الإقليمي لصالح مراقبي الانتخابات، بالتعاون مع المؤتمر الدولي، في بوروندي (حزيران/يونيه ٢٠١١).

٣٢ - وفي سياق العمليات الانتخابية الوطنية، شارك المركز في بعثة أوفدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى غابون لمراقبة حالة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات الرئاسية في

آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وخلال عام ٢٠١١، نظم المركز أيضا حلقات عمل وطنية عن الانتخابات وحقوق الإنسان لصالح الإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني في الكاميرون، استباقا للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في موعد لاحق من العام.

دال - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها

٣٣ - طرح تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإعمالها تحديات هامة في مجال حقوق الإنسان في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وظل تكافؤ فرص الوصول إلى السكن المناسب والتعليم والرعاية الصحية الكافية وإمدادات المياه المأمونة والمرافق الصحية والعمالة والعمل اللائق واقعا بعيدا المنال بالنسبة إلى شرائح كبيرة من سكان وسط أفريقيا. واستمرت الممارسة المتمثلة في الإخلاء القسري من المناطق الحضرية. وجرى النهوض بفرص الوصول إلى التعليم الابتدائي، تنفيذًا لاتفاقية حقوق الطفل والأهداف الإنمائية للألفية، لكن هذه الغايات تبدو بعيدة عن التحقق بحلول عام ٢٠١٥. وكان من المتعذر إلى حد كبير الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة النوعية بسبب التكاليف الباهظة أو نقص المهنيين المؤهلين. وأدت عدم فعالية السياسات والبرامج الاجتماعية في قطاع العمالة إلى نقص فرص الوصول إلى العمل اللائق، مما أثر على الظروف المعيشية للشباب العاطلين عن العمل بوجه خاص، ومنهم كثيرون حاصلون على تعليم نظامي.

٣٤ - ولم تستخدم دوما العائدات المتحققة من استغلال النفط والموارد الطبيعية الأخرى، مثل الأخشاب والمعادن، لصالح أشد الشرائح حاجة من السكان، وأدى الفساد إلى تفاقم الوضع بقدر أكبر. وعلى الرغم من أن دساتير المنطقة دون الإقليمية تكفل في كثير من الأحيان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن إعمال هذه الحقوق ظل يشكل تحديا. ولم تصدق دول المنطقة دون الإقليمية بعد على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يمكن أن يساعد على جعل الآليات الإدارية والقضائية أكثر فعالية في ضمان أهلية المقاضاة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٥ - وبمقدور تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان أو استخدام مؤشرات حقوق الإنسان في تحليل الخطط الاستراتيجية والميزانيات القطاعية أن يكونا أيضا أدوات مفيدتين في تتبع النفقات في القطاعات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، خطط المركز كي يُنظم، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حلقة عمل دون إقليمية عن اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الميزنة، ويزعم عقد هذه الحلقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في ياوندي. وسيرمي الاجتماع إلى تعزيز قدرة المشاركين على تعميم المراعاة المنهجية لحقوق

الإنسان في أنشطة كل منهم، بغية النهوض بالحوكمة الرشيدة والحد من الفقر من خلال ميزنة وتخطيط قائمين على حقوق الإنسان.

هاء - تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

٣٦ - تحتاج النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان إلى تدعيم قوي في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، على الرغم من أن قدرا من التقدم قد تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسهم المركز في الاجتماع الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا، الذي نظم في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في برازافيل من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي إطار المتابعة، نظم المركز، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، حلقة عمل دون إقليمية لممثلي الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من بروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرنسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ في ياوندي. وكانت حلقة العمل ترمي إلى تعزيز مركز وقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أمثالا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، وإلى إنشاء شبكة من هذه المؤسسات في وسط أفريقيا. وقامت حلقة العمل بدور حاسم في اعتماد خطط عمل وطنية لتعزيز النظم الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وخريطة طريق لإنشاء شبكة مؤسسات حقوق الإنسان في وسط أفريقيا. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل الذي سيعني بتوطيد الشبكة في أواخر عام ٢٠١١ أو أوائل عام ٢٠١٢.

٣٧ - وأتاح الاستعراض الدوري الشامل وعملية متابعته للمركز أن يعمق مشاركته لحكومات المنطقة بشأن قضايا حقوق الإنسان، وأن يبني شراكات استراتيجية مع الشركاء في التعاون الإنمائي التقني والمالي ومع أصحاب المصلحة الوطنيين، الذين يشملون منظمات المجتمع المدني، من أجل زيادة تعاون دول وسط أفريقيا مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، قام المركز بتيسير حلقتين تدريبيتين في إطار الإعداد للاستعراضين الدوريين الشاملين في رواندا وغينيا الاستوائية. وتسعى بدعم المركز، وفي أعقاب إنشاء وتدريب آليات متابعة وطنية مشتركة بين الوزارات المعنية بالاستعراض، اعتماد خرائط طريق وطنية شاملة للاستعراض الدوري الشامل في جمهورية الكونغو وسان تومي وبرنسيبي والكاميرون في مطلع عام ٢٠١١. وبدعم من المركز أيضا، عقدت الحكومات مشاورات مع منظمات

المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وتوصل المركز إلى اتفاقات مع حكومتي غابون وغينيا الاستوائية لتنفيذ أنشطة متابعة للاستعراض، في وقت لاحق من عام ٢٠١١. وانتفع المركز من مساهمة مالية كبيرة قدمها الصندوق الاستئماني للاستعراض الدوري الشامل من أجل دعم أنشطة المتابعة هذه.

رابعاً - الذكرى العاشرة للمركز: استعراض الفترة ٢٠١١-٢٠٠١

ألف - نتيجة الاستقصاء الإلكتروني

٣٨ - أطلق المركز، بمناسبة ذكره السنوية العاشرة التي تحل في عام ٢٠١١، استقصاء إلكتروني بالإنكليزية والفرنسية موجه إلى شركائه في المنطقة دون الإقليمية وخارجها، من أجل إيجاد فهم أفضل لنظرتهم إلى العمل الذي يضطلع به المركز، وتلقي اقتراحات بشأن التوجهات المقبلة، وتوجيه التخطيط الاستراتيجي للمركز في السنوات المقبلة.

٣٩ - ويقدم هذا الفرع موجزا مختصرا للعناصر الرئيسية للاستقصاء. أما النتائج الكاملة فستنشر على الصفحة الشبكية المخصصة للذكرى السنوية العاشرة للمركز في العنوان التالي: www.cnudhd.org.

٤٠ - وبحلول منتصف تموز/يوليه ٢٠١١، كان قد ورد ما مجموعه ١٢٥ ردا من ١٠ بلدان في المنطقة دون الإقليمية. وقد وردت الردود من منظمات المجتمع المدني، التي شكلت النسبة الأكبر من المشاركين (٤٥ في المائة)، ومن الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الجامعية والأكاديمية، والمنظمات دون الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشركاء الشائين في التنمية.

٤١ - ومن حيث الآراء الفنية، رأى ٨٤ في المائة من المجيبين أن عمل المركز عموماً "بالغ الأهمية ومفيد"، أو "هام ومفيد"، ولم يعتبر أنه "غير هام" سوى ١ في المائة من المجيبين.

٤٢ - ورئي أن أنشطة المركز المتعلقة ببناء القدرات (وفقا لاختيار ٧٣ من المجيبين) وبشر المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والديمقراطية (حسب ٧٥ في المائة من المجيبين) هما أهم الأنشطة وأفيدها. ورئي أن مركز التوثيق وبرنامج الزمالات وأنشطة المركز في مجالي الإعلام والتوعية من أكثر الأنشطة جدوى.

٤٣ - ورئي أن أكبر تأثير لأنشطة المركز يتمثل في التعزيز الفعال للقدرات الوطنية للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام في

بمجال حقوق الإنسان (حسب ٥٣ في المائة من المجيبين) وفي الدور الذي يؤديه المركز في زيادة وعي الجمهور ومعرفته بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان (٣٠ في المائة من المجيبين).

٤٤ - وأقر الاستقصاء اختيار الأولويات المواضيعية الاستراتيجية للمركز للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، بحكم اعتبار المجيبين إياها بالغة الأهمية، وذلك على النحو التالي: مكافحة الإفلات من العقاب (حسب ٦٠,٥ في المائة من المجيبين)، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٥٥,٧ في المائة من المجيبين)، والنهوض بالديمقراطية (٥٩,٣ في المائة من المجيبين)، والقضاء على التمييز (٦٣,٨ في المائة من المجيبين)، وتعزيز التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (٣٢ في المائة من المجيبين).

٤٥ - وتوحي الآراء التي وقف عليها الاستقصاء الإلكتروني بأن المركز ينبغي له أن يعزز أنشطته المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية (حسب ٧٨,٩ من المجيبين)، وبإصلاح القوانين (٧٤ في المائة من المجيبين)، وزيادة تعاونه مع منظمات المجتمع المدني (٨٨ في المائة من المجيبين)، ومع وسائط الإعلام (٨٣ في المائة من المجيبين)، ومع المهنيين المسؤولين عن إقامة العدل (٨٣ في المائة من المجيبين)، ومع قوات الأمن (٦١ في المائة من المجيبين).

٤٦ - كما كشف الاستقصاء الإلكتروني أن المركز ينبغي أن ينظر في القيام بالمبادرات التالية: تقديم دورات تدريبية قصيرة لأعضاء منظمات المجتمع المدني وللموظفين الحكوميين العاملين في مجال حقوق الإنسان؛ وتوفير دعم استراتيجي لشبكات الخبراء المواضيعية في المنطقة دون الإقليمية؛ وتحسين الاتصال والتوعية بشأن أنشطة المركز؛ وتنظيم مزيد من الحلقات الدراسية في مجال بناء قدرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأُقترح أيضا أن ينظر المركز في كيفية تحسين الاستفادة من المديرين الذين سبق أن درّهم في المنطقة دون الإقليمية والاستعانة بمؤلاء الخبراء على أوسع نطاق ممكن في أنشطة المركز.

باء - النتائج المحرزة

٤٧ - يستهدف هذا الفرع تسليط الضوء على بعض النتائج الرئيسية التي أحرزها المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدليلا على تأثير أنشطته الملموس في مجالات مختارة.

٤٨ - فقد نجح المركز في إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب بشأن حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وسيادة القانون في المناهج الدراسية لمعهد تدريب الشرطة القضائية في الكاميرون، وفي مركز تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن في منطقة وسط أفريقيا التي سُنشَر أفرادها في إطار بعثات السلام.

٤٩ - واتخذت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والكاميرون خطوات لتحسين امتثالها لمبادئ باريس، بدعم تقني وفني من المركز. وحتى الآن، حققت مؤسستان وطنيتان لحقوق الإنسان أهدافهما المتعلقة بالامتثال على نحو متزايد لمبادئ باريس: فحصلت المؤسسة الكاميرونية على مركز الاعتماد "ألف" من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في تموز/يوليه ٢٠١٠، وحصلت المؤسسة التابعة لجمهورية الكونغو على مركز الاعتماد "باء" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وذلك للمرة الأولى في تاريخها. وينتظر أن تخضع المؤسسة التابعة لغينيا الاستوائية لعملية الاعتماد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأخيراً، قام المركز بتيسير إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا.

٥٠ - وأسهم المركز في توعية الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم من خلال إنتاج وتوزيع أدوات اتصال تتعلق بحقوق الإنسان (من بينها قرص فيديو رقمي عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، متاح بصيغة تيسر للأشخاص ذوي الإعاقات الحسية الاطلاع عليه).

٥١ - وزادت عدة بلدان بدرجة كبيرة من مشاركتها في آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتحقيق هذا إلى حد كبير بفضل تعاون المركز مع الأفرقة القطرية في المنطقة دون الإقليمية. وساند المركز الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل في رواندا وسان تومي وبرنسيي وغينيا الاستوائية، وأنشطة المتابعة المنفذة في جمهورية الكونغو وسان تومي وبرنسيي والكاميرون، مما أفضى إلى اعتماد خطط عمل وطنية متعلقة بالتنفيذ. وكان للعملية التحضيرية ولعملية محاكاة الاستعراض الدوري الشامل في غينيا الاستوائية دور حاسم في فتح حوار مع الحكومة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي صياغة خريطة طريق للعمل من خلال اتفاقات (مذكرات) تم توقيعها بين الفريق القطري والمركز وحكومة غينيا الاستوائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٥٢ - والمواد التي أنتجها المركز لتدريب اللجنة المشتركة بين الوزارات في جمهورية الكونغو، المسؤولة عن إدارة المتابعة الوطنية لتوصيات آليات حقوق الإنسان، قد أستخدمت بالفعل في تشاد ورواندا وليبيريا والنيجر وبلدان أخرى.

٥٣ - وحققت جمهورية الكونغو تقدماً كبيراً في الوفاء بكل التزاماتها تقريباً المتعلقة بتقديم التقارير لهيئات المعاهدات، وتضمن ذلك تقديم التقارير المتأخرة المطلوبة بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من ضروب

المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وهي تقارير ينتظر تقديمها في عام ٢٠١١. وتبذل حكومات غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون جهوداً مماثلة، في أعقاب جهود الدعوة والمساعدة التقنية التي قام بها المركز.

٥٤ - وأنشئ منتدى لوسط أفريقيا من أجل تبادل خبرات ونشر أدوات بمقدورها أن تيسر إنشاء آليات العدالة الانتقالية في البلدان المتأثرة بالتزاعات في المنطقة دون الإقليمية.

٥٥ - ووفر المؤتمر دون الإقليمي المعني بالديمقراطية، الذي نظمته المركز في مالابو (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه)، منتدى هاماً لوضع خريطة طريق للديمقراطية من أجل وسط أفريقيا، يتولى المركز تنفيذها بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٥٦ - وأسهم المركز بصورة ناجحة في إشراك الشعوب الأصلية في العمليات التشريعية والعمليات المتصلة باتخاذ القرار في جمهورية الكونغو والكاميرون.

٥٧ - وفي الكاميرون، أعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في أعقاب مبادرات قامت بها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بدعم تقني من المركز، قانون وطني لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتسق هذا القانون إلى حد كبير مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويُنتظر، في أعقاب الجهود الدعوية التي قام بها المركز، أن يتم التصديق عما قريب على الاتفاقية في جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والكاميرون.

٥٨ - وبفضل الجهود الدعوية المشتركة المستمرة التي بذلها بها المركز مع جمعية منقذي البصر والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الكاميرون، شرعت هيئة إدارة الانتخابات الكاميرونية في اتخاذ تدابير ملموسة لإتاحة إمكانية الوصول أمام الأشخاص ذوي الإعاقة للسماح لهم بالتصويت بحرية وباستقلال وبكرامة في الانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستجرى في عام ٢٠١١.

٥٩ - وأبدى المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية في سان تومي وبرنسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون استجابةً واستعداداً إيجابيين للغاية للمشاركة بصورة أكبر في مجال حقوق الإنسان على المستوى القطري، مما أسفر تحديداً عن طلب حكومي جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية نشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان في بلديهما، بدعم من المركز.

٦٠ - وأفضى تقديم التقرير السنوي عن أنشطة المركز إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا إلى اتخاذ اللجنة الدائمة قراراً، على المستوى

الوزاري، بأن تنظر، إبان الاجتماع الذي ستعقد في عام ٢٠١١، في التحديات التي يطرحها الاتجار بالأشخاص فيما يخص حقوق الإنسان والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٦١ - وشكلت الشراكات مع مانحين ثنائيين في مجال العدالة الانتقالية وفي القيام بحملة لمناهضة التعذيب تحالفات هامة استعان بها المركز لزيادة فعالية الأنشطة المنفذة في مجال حقوق الإنسان.

٦٢ - وبصورة أعم جرى، في إطار الأنشطة الجامعة، تعزيز وعي ومعرفة الجمهور بحقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الاستراتيجية الحالية للمركز في مجالي التوعية والدعوة، التي تضمنت إعداد ونشر مواد إعلامية متنوعة (ملصقات، ومعاهدات حقوق الإنسان المطبوعة على هيئة كتيبات جيب، وقمصان دعائية، وقرص حاسوبي مدمج يتضمن نسخة يمكن الاطلاع عليها بسهولة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وملفات، وتقاويم، ومفكرات، وأقلام) وبيانات صحفية ورسالة إخبارية عنوانها "Rights and Democracy Focus" توزع على أكثر من ٦٠٠٠ شخص حول العالم عن طريق شبكة إلكترونية لحقوق الإنسان. واستقبل المركز ما يقرب من ١٠٠٠ زائرا سنويا في المتوسط، من بينهم طلاب وأكاديميون وصحفيون وباحثون وموظفون حكوميون وأعضاء في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مما أسهم إسهاما كبيرا في إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في صفوف الجمهور.

جيم - تحليل الإنجازات وفرص العمل في المستقبل

٦٣ - ركز عمل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي يغطي ١١ بلدا في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، على تنمية قدرات الحكومات، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فيما يخص حماية حقوق الإنسان، وعلى توطيد العمليات الديمقراطية من أجل ضمان المساءلة. وعلى الصعيدين الجغرافي والاستراتيجي، ركزت أنشطة المركز على خمسة من بلدان المنطقة دون الإقليمية الأحد عشر المشمولة بولاية المركز: جمهورية الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون التي لا يتوافر بها كيان ميداني لحقوق الإنسان على المستوى القطري، بالإضافة إلى تشاد (بعد انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وفي انتظار قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإنشاء كيان ميداني صغير لحقوق الإنسان في هذا البلد خلال عام ٢٠١١).

٦٤ - وفي هذا السياق، نفذ المركز بنجاح أنشطة تتعلق بحقوق الإنسان في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وغطت هذه الأنشطة: القضايا المتعلقة بإنفاذ القانون والاحتجاز، بما في ذلك الدعوة إلى مناهضة التعذيب؛ والتوعية بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات ومتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان؛ وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وقضايا العدالة الانتقالية؛ وتعزيز التحقيق في مجال حقوق الإنسان، والحق في المعلومات وحرية وسائط الإعلام؛ وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها.

٦٥ - وفيما يخص معالجة الفجوات الرئيسية المتعلقة بالحماية، تمثلت استراتيجية المركز في تمكين أهم الأطراف المعنية بالحماية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما سعى المركز إلى تعزيز القوانين والسياسات الوطنية المتصلة بحقوق الإنسان وتيسير صياغة أطر قانونية ترمي إلى توفير مزيد من الحماية لحقوق الإنسان. وأنشأ المركز برنامج زملات بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية واستضاف ١٦ زميلاً من المنطقة دون الإقليمية (يضمون طلاب دراسات عليا، وموظفين مدنيين، وممثلين للمجتمع المدني) خلال السنتين الماضيتين.

٦٦ - وعلى المستوى الإقليمي، استمر المركز في تعزيز حوارهِ وتعاونهِ مع اللجنة الاستشارية الدائمة بجملة سبل منها التقارير السنوية التي يوافق بها اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مناقشات بشأن كيفية تنشيط مذكرة التفاهم المعقودة بين المركز والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عن طريق اعتماد إطار أكثر تفصيلاً لتنفيذ الأنشطة المشتركة. وكثف المركز دعمه لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجملة سبل منها الإسهام في برنامجها دون الإقليمي المتعلق بمرحلة ما بعد النزاع، وشرع في اتصال أول بالجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٦٧ - ويجري الاعتراف على نحو متزايد بأن المركز طرف هام في معالجة التحديات دون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي السنوات الماضية، زادت حكومات منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية من مشاركتها في تعزيز حقوق الإنسان وعززت تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة مع آليات حقوق الإنسان. وأسهمت الجهود الدعوية التي يبذلها المركز في التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء وحدات أو مراكز تنسيق معنية بحقوق الإنسان داخل الهيئات الحكومية. ومكّن المركز الأفرقة القطرية، وخاصة في البلدان التي لا يتوافر بها كيان ميداني لحقوق الإنسان، من بناء

قدراهما على تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية، ومن الاضطلاع بأنشطة مشتركة تتعلق بحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

٦٨ - ونجح المركز في توطيد مصداقيته ومكانته في المنطقة دون الإقليمية بفضل أنشطة توعية منهجية تضمنت إنشاء شبكة إلكترونية للصحفيين؛ وتنمية الصلات مع وسائط الإعلام؛ وتقديم قصص إخبارية تتعلق بحقوق الإنسان؛ واستخدام مواد سمعية بصرية جذابة وإبداعية؛ وعقد اجتماعات صحفية منتظمة وحلقات عمل تدريبية للإعلاميين عن حقوق الإنسان. وكانت أنشطة المركز تُعطى بصفة منتظمة في الجرائد الرئيسية والتلفزيون والإذاعة، وخاصة في جمهورية الكونغو وغابون والكاميرون.

٦٩ - وعلى الرغم من أن كثيرا من بلدان المنطقة دون الإقليمية قد صدقت بوجه عام على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، فإن تنفيذ هذه الالتزامات قد شابه القصور بوجه عام. وفي بعض الحالات الحافلة بالتحديات بصورة خاصة، كفلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تظل السلطات الوطنية مشاركة في آليات الحماية الدولية والإقليمية، مما وفر مدخلا مفيدا لمعالجة الشواغل المتصلة بحماية حقوق الإنسان. ووفرت عملية الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات المنبثقة عنها مدخلا لمناقشة كثير من توصيات حقوق الإنسان التي ظلت غير منفذة، واستمر المركز في الاضطلاع بدور تيسيري وفي كفالة الملكية الوطنية لعملية طوعية داخلية التوجيه.

٧٠ - وقدم المركز أيضا دعما للزيارات التي قام بها ثلاثة مكلفين بولايات في إطار آليات الإجراءات الخاصة وهم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، اللذان زارا جمهورية الكونغو، والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، الذي زار غينيا الاستوائية.

٧١ - وأتيحت فرصة جديدة هامة للمشاركة وللتعاون الاستراتيجي على صعيد المنطقة دون الفرعية مع إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في غابون، في مطلع عام ٢٠١١. ودخل المركز في حوار منتظم مع إدارة الشؤون السياسية للوقوف على الأولويات والأنشطة المواضيعية التي يمكن أن تشكل مجالات مشتركة في المستقبل.

٧٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بادر المركز، للمرة الأولى، إلى تنظيم مشاورة استراتيجية ضمت الكيانات الميدانية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا، التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك لتبادل المعلومات وتشجيع التعاون وتحديد الشواغل والقضايا

المشتركة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، بهدف زيادة مستوى الاهتمام بحقوق الإنسان في المنطقة، ووضع عناصر لاستراتيجية بشأن قضايا حقوق الإنسان التي تحظى باهتمام مشترك. وكانت المشاورة مناسبة هامة أتاحت للممثلين في المنطقة زيادة التعاون وتبادل المعلومات، وتعزيز التأزر بأقصى قدر ممكن، وتبادل الخبرات، ومناقشة الاتجاهات الإقليمية التي لها انعكاسات على حقوق الإنسان.

٧٣ - ومنذ وصول الخبر المعاون المعني بالقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، جرى التوسع بقدر كبير في تعميم المراعاة الفعلية للقضايا الجنسانية في كل برامج المركز. وكان المركز قد قام، حتى في وقت أسبق، في سياق التعاون بين الوكالات والشركاء في التنمية، بدور فني نشط في قيادة إسهام منظومة الأمم المتحدة في وضع واعتماد سياسة وطنية بشأن الجنسانية في الكاميرون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. والمركز ملتزم، بنفس القدر، بدعم خطة عمل وزارة تمكين المرأة وشؤون الأسرة بالكاميرون في مجال حقوق الإنسان للمرأة لعام ٢٠١١. وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نُظِّم تدريب داخلي لموظفي المركز بشأن تعميم مراعاة القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة، في أيار/مايو ٢٠١١، وللكيانات الميدانية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا والميسري القضايا الجنسانية في الأفرقة القطرية، في آب/أغسطس ٢٠١١.

دال - التحديات

٧٤ - ظلت الولاية دون الإقليمية للمركز تمثل تحديا وذلك من حيث ضمان التوازن والإنصاف في التعامل مع حكومات بلدان المنطقة دون الفرعية، وخاصة المفتقرة منها إلى كيانات ميدانية أخرى لحقوق الإنسان. وأظهرت خبرة المركز أن تحقيق تأثير في منطقة دون إقليمية تنسم بالتنوع يستلزم إقامة شراكات استراتيجية، بحكم عدم توافر مقر للمركز إلا في بلد واحد فقط. وأسهم الشركاء المتفانون والمتزمون في بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما المفتقرة منها إلى كيانات ميدانية لحقوق الإنسان، في استدامة الأنشطة ومتابعتها. وكان من المستحيل تقريبا الاحتفاظ بوجود نشط في الأفرقة القطرية المختلفة كشريك غير مقيم لمنظومة الأمم المتحدة. غير أن اختيار أحد أعضاء الفريق القطري ليكون منسق المركز بشأن حقوق الإنسان، كما حدث مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في غابون، قد أثبت أنه ممارسة مفيدة لتيسير أنشطة المركز في ذلك البلد.

٧٥ - وواجهت جهود المركز الرامية إلى تنشيط مذكرة التفاهم المعقودة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمركز، وكذلك التعاون بين المنظمين، تحديات حمة ولم تنجح في ضمان التشارك الفني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٦ - وكانت الولاية المزدوجة للمركز، التي تشمل مجالا لحقوق الإنسان والديمقراطية، تشكل أيضا تحديا يتمثل في ضمان أن تُبذل جهود متكافئة لدعم الركيزتين الفئتين للمركز كليهما. وشكل المؤتمر دون الإقليمي الأول المعني بالديمقراطية، المعقود في غينيا الاستوائية في أواخر عام ٢٠٠٩، أساسا لتنشيط ولاية وأنشطة المركز في مجال الديمقراطية، بما يشمل ذلك من تعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ذوي الخبرة المعنيين بقضايا الديمقراطية.

٧٧ - وتضمنت التحديات الأخرى التي واجهت تنفيذ البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير معوقات داخلية تُصادف في منطقة وسط أفريقيا. فبالإضافة إلى الفرنسية التي تعد لغة العمل المهيمنة، تعتبر الإنكليزية (في الكاميرون)، والإسبانية (في غينيا الاستوائية)، والبرتغالية (في سان تومي وبرنسيبي) لغات رسمية في بلدان يعنى بها المركز في المنطقة. ونتيجة لذلك، أنفق المركز موارد كبيرة لتوفير الوثائق اللازمة باللغات الرسمية (وهو أمر لم يكن ممكنا دوما)، وأحيانا لتغطية خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية المكلفة. كما يعد السفر داخل المنطقة الفرعية صعبا في غياب شركة طيران إقليمية. وتبرز هذه العوامل الاحتياجات المتعلقة بالدعم اللوجستي وتطلب موارد مالية إضافية.

خامسا - الاستنتاجات

٧٨ - تمتع المركز، منذ إنشائه في عام ٢٠٠١ من جانب الجمعية العامة، بناء على مبادرة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بموقع فريد في المنطقة دون الإقليمية، بسبب إنشائه بطلب من الدول الأعضاء التي يخدمها في وسط أفريقيا، وولايته المزدوجة المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وسمحت هذه العوامل بإقامة علاقات إيجابية وبناءة وشفافة ومنفتحة بوجه عام مع حكومات المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك لدى معالجة قضايا حقوق الإنسان الأكثر صعوبة.

٧٩ - ويجدر الترحيب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توفير ما يكفي من أموال وموارد بشرية لملاك موظفي المركز وأنشطته. وتماشيا مع الالتزامات الأولية التي تم التعهد بها، تُشجّع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بقدر أكبر على توفير أموال إضافية لتمكين المركز من أن يستجيب بشكل إيجابي وفعال للاحتياجات التنموية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنمية ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

٨٠ - وأثبتت جلسات الإحاطة المنتظمة التي عقدها المركز لسفراء دول وسط أفريقيا الذين توجد مقارهم في جنيف وياوندي، والتي نُظمت في بلدان المنطقة دون الإقليمية أثناء زيارات الممثل الإقليمي، وفي نيويورك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمركز، أنها مناسبات مفيدة للتواصل وللتعرف على الآراء في الأولويات والأنشطة المواضيعية الاستراتيجية للمركز. وبالمثل، فإن التقارير السنوية المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا تشكل فرصة هامة للتشاور وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء.

٨١ - وبلاستناد إلى هذا الحوار وإلى الآراء المستقاة من الاستقصاء الإلكتروني الذي توافق مع الذكرى السنوية العاشرة للمركز، قرر المركز أن يحتفظ في عمله خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بأولوياته المواضيعية الاستراتيجية الخمس للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، من أجل السماح بتوطيد الإنجازات التي تحققت في هذه المجالات الهامة المتفقة مع الأولويات المواضيعية العالمية للمفوضية: (أ) القضاء على التمييز، مع التركيز على حقوق الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين وأسرههم وحقوق الإنسان للمرأة والقضايا الجنسانية؛ (ب) تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (ج) النهوض بالديمقراطية والحوكمة الرشيدة؛ (د) تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها؛ (د) تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٨٢ - وعلى المستوى دون الإقليمي، سيواصل المركز تعزيز تعاونه مع المنظمات والهيئات دون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وسيواصل الاستثمار في علاقاته بها، من أجل زيادة الموارد والتأثير إلى أقصى قدر ممكن. وبالمثل، سيسعى المركز، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الإقليمي لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى تشجيع التعاون بين المنطقتين دون الإقليميتين والمنظمات دون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل معالجة تحديات حقوق الإنسان في المنطقتين دون الإقليميتين بأسرهما، مثل مكافحة الاتجار بالأشخاص ووضع سياسات قائمة على حقوق الإنسان لإدارة الهجرة.

٨٣ - وسيعزز المركز جهوده الرامية إلى تشجيع التعامل مع الآليات الإقليمية الأفريقية لحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل توطيد حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني.

٨٤ - وسيواصل المركز تعزيز عمله المتعلق بقضايا الديمقراطية، مع التركيز بوجه خاص على الانتخابات وحقوق الإنسان، ويشمل ذلك توطيد علاقة العمل بينه وبين إدارة الشؤون السياسية والأطراف الرئيسية الأخرى المعنية بالديمقراطية.

٨٥ - وسيواصل المركز، بفضل تعزيز قدرات موظفيه في مجال القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة، التوسع في إدراج القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة في جميع ما يقوم به من أنشطة وتوعية ودعوة.

٨٦ - ويعد مركز التوثيق دون الإقليمي، ومواد توعية الجمهور، وبرنامج الزمالات خدمات فريدة يقدمها المركز، وسيجري تعزيز هذه الخدمات بقدر إضافي وإتاحتها على نطاق أوسع، وفقاً لما أوصى به المخبون على الاستقصاء.